

مكافحة التمييز والعنف ضد المرأة

www.enpi-info.eu

تقع مسألتا مساواة الجنسين ووقف العنف في محور عمل برنامج "تعزيز المساواة بين الرجال والنساء الذي يموله الاتحاد الأوروبي والذي يتولى تقييم الوضع في البلدان الشريكة التسعة في جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ وقالت جوديث نيس رئيسة الفريق إن "مسألة وقف العنف ضد المرأة تكتسب أولوية" وأضافت أن تمثيل المرأة يعتبر موضوعا رئيسيا آخر.

يعد المشروع تقريراً عاماً و9 تقارير تخص كل دولة على حدة بغية تحديد الأولويات وتنفيذ أنشطة إقليمية قائمة على أساس الاحتياجات.

النص من إعداد المركز الإعلامي للآلية الأوروبية للجوار والشراكة / وكالة أنسا الإيطالية
الصور لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث / برنامج تعزيز المساواة بين الرجال والنساء / برنامج يوروميد للتراث

بروكسل - توضح نيس: "لا يسمح قانون الأسرة في أغلب الأحوال توجيه الاتهام إلى الأزواج الذين يعتقدون على زوجاتهم؛ ويقال أنهم خلافات عائلية وتوتر أسري مما يعني محاولة للتهوين من هذه الظاهرة".

ويساند برنامج "تعزيز المساواة بين الرجال والنساء" إجراء دراسة وطنية في الأردن ولبنان.

والموضوع المهم الآخر هو دور المرأة في عملية صنع القرار في الحياة العامة والخاصة؛ وتذكر نيس: "في العديد من الدول، تأتي المرأة في مرتبة أدنى من الرجل بسبب استمرار ارتكاز التشريعات والقانون الخاص وقانون الأسرة على الدين؛ وفي العديد من الحالات، نجد أن المعالجة متقدمة ولاسيما فيما يتعلق بالزواج والطلاق". إن مسألة تحويل قانون الأسرة إلى قانون مدني تعتبر أحد أهدافنا.

يسعى البرنامج إلى تشكيل مجموعات فرعية من البلدان الشريكة للاتحاد

هذا المقال لا يمثل وجهة النظر الرسمية للمفوضية الأوروبية أو لمؤسسات الاتحاد الأوروبي. المفوضية الأوروبية لا تقبل أي مسؤولية على الإطلاق بالنسبة لمضمونه.



المركز الإعلامي للآلية الأوروبية للشراكة والجوار - تقرير رقم 18
هذه سلسلة من التقارير عن المشاريع التي يمولها البرنامج الإقليمي للاتحاد الأوروبي أعدتها صحفيون ومصورون في الميدان أو المركز الإعلامي للآلية الأوروبية للشراكة والجوار. © 2010

■ غادة جبور
- الجمعية الأهلية "كفى
عنف واستغلال"، لبنان



■ جوديث نيس -
مديرة برنامج تعزيز
المساواة بين الرجل
والمرأة في منطقة
المتوسط

لا يسمح قانون الأسرة
في أغلب الأحوال
توجيه الاتهام إلى
الأزواج الذين يعتقدون
على زوجاتهم؛ ويقال
أنهم خلافات عائلية -
جوديث نيس

تواجه النساء
اللبنانيات تمييزاً
مزدوجاً يبدأ بالقانون
الديني قبل أن يليه
أشكال عديدة من
التمييز تتفق مع الـ 18
طائفة اللاتي ينتمين
إليها - غادة جبور

الأوروبي على المستوى الإقليمي للعمل في مجال التدريب على المستوى دون الإقليمي. وتقول نيس: "بعد جمع البيانات والأولويات سنقوم بتنظيم دورات تدريبية إقليمية بشأن سلسلة من الأولويات لمجموعات من الدول خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2011". وقد تمت مناقشة الوضع في بلدان جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط خلال اجتماع في بروكسل (في مارس 2010) حيث تحدثت وكالة أنسا الإيطالية إلى بعض المشاركين.

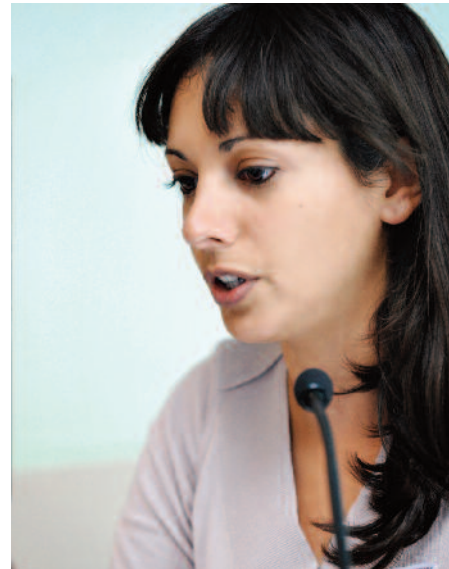
المرأة اللبنانية تواجه تمييزاً مزدوجاً

تواجه النساء اللبنانيات تمييزاً مزدوجاً يبدأ بالقانون الديني قبل أن يليه أشكال عديدة من التمييز تتفق مع الـ 18 طائفة اللاتي ينتمين إليها؛ وتصرح غادة جبور من الجمعية الأهلية "كفى عنف واستغلال": "النساء في لبنان هن تابعات (للرجال) في المنزل وبالتالي لا يمكنهن القيام بدور قيادي في المجتمع، والنظام الساري والمنعكس في القانون الجنائي لا يزال يرتكز على النظام الأبوي؛ وتضيف: "تحاول الجمعيات النسائية أن تجري إصلاحات في وضع المرأة داخل المجتمعات الواحدة أو بالمطالبة بقانون مدني يساوي بين جميع الطوائف". وأوضحت أن العنف ولاسيما العنف الأسري "لم يعد من المحرمات لحسن الحظ" ومشروع القانون الذي تم إعداده بهذا الخصوص هو معروض أمام الحكومة؛ وأشارت إلى أنه هناك موضوع غير معروف بشكل كافي وهو "تعرض ما يقرب من 200 ألف مهاجرة يخدمن في المنازل للتمييز والاستغلال الجنسي". وهذا الأمر يعكس مشكلة الاتجار بالنساء لاستخدامهن في صناعة الجنس.

المحاكم الدينية في إسرائيل

قالت الباحثة في مركز أدفا في تل أبيب، يائيل سلاتر، أن مسألة تحدي القيود القائمة على الزواج والطلاق - الذين يتم معالجتهما أمام المحاكم الدينية - تأتي على رأس أولويات المرأة في إسرائيل؛ وأضافت: "فعلى سبيل المثال لا يستطيع اليهود الزواج من غير اليهود، علاوة على أن الديانات السماوية الثلاثة تتشدد للغاية في مسألة الطلاق وتميل دائماً في صالح الرجال".

طلب الطلاق يجب تقديمه أمام المحاكم الدينية؛ وأشارت إلى أن جانيت شالوم من اللجنة الحكومية لتكافؤ الحقوق تعتقد أن الطلاق يعتبر الموضوع الأساسي في الديانات السماوية الثلاثة؛ حيث أن المرأة الإسرائيلية تواجه أيضاً ضعف في تنفيذ قواعد التشغيل، وتدهور ظروف العمل، وقيود على أعدادهن في الجيش، وقيود على الإجهاض، وعدد محدود من السياسات النساء.



■ يائيل سلاتر -
باحثة في مركز أدفا،
اسرائيل

إن مسألة تحدي
القيود القائمة على
الزواج والطلاق تأتي
على رأس أولويات
المرأة في إسرائيل -
يائيل سلاتر

بالرغم من أن القانون الأساسي الفلسطيني يعترف بتكافؤ الجنسين فإن الوضع الحالي يختلف تماما مما يستلزم تعديل قانون الأسرة والقانون الجنائي -
حنان أبو غوش

تمييز الثقافة الفلسطينية
يتسبب الوضع الثقافي داخل المجتمع الفلسطيني بالتمييز ضد المرأة، والسماح باستخدام العنف ضدهن داخل العائلات؛ ووفقا لحنان أبو غوش من مركز المرأة للمساعدة والاستشارة القانونية فإن الوضع يختلف تماما عن القانون الأساسي الذي يعترف بالتكافؤ مما يستلزم تعديل قانون الأسرة والقانون الجنائي لوقف التمييز تجاهها.. وأضافت "هنالك جرائم الشرف التي تترك الرجال يقتلون النساء داخل عائلاتهن دون عقاب".
وتقول غوش "يجب أن تطلب المرأة الإذن للزواج من رئيس العائلة الذكر وإلا ستتقدم بطلب إلى القاضي؛ والحالة الاستثنائية الوحيدة هي أن تكون مطلقة أو تعدت الثمانية عشرة عاما؛ علاوة على أن قضيتي الطلاق وحضانة الأطفال تكونان دائما في صالح الزوج؛ وفي المقابل نجد شكلا آخر للتمييز مع الميراث الذي تنص عليه الشريعة ولكن القانون لا يتم تطبيقه أبدا".



■ حنان أبو غوش -
مركز المرأة للمساعدة والاستشارة القانونية، الأراضي الفلسطينية المحتلة

تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في منطقة المتوسط

<http://www.euromedgenderequality.org/index.php>

يدعم المساواة بين الجنسين والتنفيذ الكامل لمعاهدة إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، يوسع المعرفة حول مشكلة العنف المنزلي ويدعم متابعة مقررات المؤتمر الوزاري في اسطنبول حول المساواة بين النساء والرجال

الأهداف

يسعى البرنامج إلى تنفيذ ثلاث أولويات: دعم الديناميكية الجارية من أجل تحقيق أهداف المساواة بين المرأة والرجل وتشجيع حقوق المرأة والتنفيذ الكامل لمعاهدة إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة والأدوات ذات الصلة؛ والمساهمة في توسيع المعرفة بمشكلة العنف ضد المرأة في المنزل ودعم النشاطات التي من شأنها معالجة عواقبها وأسبابها العميقة؛ ودعم متابعة المقررات وإطار العمل الذي وضعه المؤتمر الوزاري في شأن "تعزيز دور المرأة في المجتمع".

المزيد من المعلومات:

مذكرة برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في منطقة المتوسط

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=262&id_type=10&lang_id=470

الملف الصحفي حول تكافؤ الجنسين للمركز الإعلامي للألية الأوروبية للجوار والشراكة

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=68&id_type=3&lang_id=470

الإطار الزمني

2008 - 2011

الميزانية:

4.5 مليون يورو

البلدان المشاركة:

الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سورية، تونس

المركز الإعلامي للألية الأوروبية للشراكة والجوار ممول من الاتحاد الأوروبي في إطار البرنامج الإقليمي للإعلام والتواصل بهدف تسليط الضوء على الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار. تسير المشروع مؤسسة Action Global Communications.